



سقف بجديّة لإزالة المعوقات ليصبحوا عنصراً فاعلاً في المجتمع النصار: ذوو الاحتياجات الخاصة لهم حقوق يجب أن تحترم ومطالب لا بد أن تتوفر



عبد الرحمن النصار

**تحقيق عنصر
المتابعة وتوفير ما
من شأنه أن ينمي
إبداعهم ويثري
عطاءهم**

**توفير التأهيل
والتعليم والبرامج
والتدريب الملائم
لدمجهم مع المجتمع
بفاعلية**

أوضح مرشح الدائرة الثانية عبدالرحمن النصار أن من الواجب النظر إلى قضية الإعاقة على أنها ليست قضية فردية بل هي قضية مجتمع بأكمله وتحتاج إلى تضامير واستثمار تام من جميع مؤسسات وقطاعات الكويت العامة والخاصة، والتكاتف من أجل التقليل والحد من آثار الإعاقة السلبية، لافتاً إلى أن الاهتمام بهم واجب وطني، ودليل على رقي المجتمع وتطوره وهذا ما نجده في الدول المتقدمة حيث نجد الاهتمام بهذه الفئة كبيراً، إذ تصرف عليهم الأموال الطائلة بغية أن يكونوا مواطنين منتجين يخدموا بلادهم وهذا ما نطمح إليه. وأشار النصار إلى أن دعم هذه الفئة الكريمة من أبناء الكويت يستلزم إلى جانب توفير التأهيل والتعليم والتدريب الملائم لهم ووضع البرامج الإعلامية المتكاملة

والتعليمية، للتكيف مع المجتمع بفاعلية بحيث يتمكنوا من الإسهام في تنمية المجتمع وتطويره، في ضرورة تحقيق عنصر المتابعة لهم، مستشهداً على ذلك بما حققه أبطال الكويت من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين رفعوا اسم الكويت عالياً في المحافل الدولية حيث لا يكفي تسليط الضوء على إنجازاتهم الدولية في حينها أو في يوم واحد كل عام، بل يجب متابعتهم وتوفير ما من شأنه أن ينمي إبداعهم ويثري عطاءهم ليلهم الكويت. واقترح تعيين سفراء في دول مختلفة من ذوي الاحتياجات الخاصة في المجالات الإنسانية الدولية، وهو ما يمنحهم ثقة وحافزاً للانتماء والتفاعل مع المجتمع بصورة كبيرة، إضافة إلى تهيئة وظائف ملائمة لهم، وإدخال قضيتهم في المناهج التربوية

بورمية: وزارة الدفاع تسرح العسكريين من دون أسباب مقنعة

طالب مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات مجلس الأمة عبد بورمية وزير الدفاع وقف تسريح العسكريين العاملين بوزارة الدفاع من البدون والخليجيين وإعادة من تم تسريحهم للخدمة مره أخرى وقال بورمية أن وزارة الدفاع تقوم بتسريح البدون والخليجيين دون أسباب مقنعة علماً بأنهم ما زالوا قادرين على العطاء والخدمة بل وأن بعضهم لم تتجاوز أعمارهم الأربعين عاماً وغالبيتهم من أبناء الكويتيات وأضاف بورمية أن هؤلاء العسكريين بذلوا كل مايسطيعون في سبيل تطوير مراكز عملهم والقيام بمهامهم على أكمل وجه وذلك بشهادة مسؤوليهم وأيضاً قد أنفقت وزارة الدفاع عليهم بالحقوق في دورات تخصصية عدة ويفترض أن تستفيد الوزارة من خدماتهم لا أن تقوم بتسريحهم من الخدمة دون أسباب منطوية. وقال بورمية أن تسريح هؤلاء العسكريين من الخدمة قد حرّمهم من العيش الكريم بعدما كانوا يعيشون في مستوى مادي جيد وعليهم التزامات مالية للبنوك وبإنتهاء خدماتهم لن يستطيعوا تسديد هذه الالتزامات مما يدخلهم في متاهات ليس لهم ذنب بها، واختتم بورمية تصريحه مناشداً وزير الدفاع بالتدخل المباشر ووقف هذا القرار الجائر وإعادة من تم إنتهاء خدماتهم دون ذنب خصوصاً وأننا قدمون على شهر الرحمة شهر رمضان المبارك وهؤلاء يعملون اسر واللثة وحدة وحده يعلم مايرمون به ضائقة بسبب هذه القرارات التعسفية.

يسري على جميع الموظفين وفقاً لخبراتهم الصالح: نؤيد تجديد الدماء في الحكومة وفق نظام تقاعد عادل



خليل الصالح

تقاعد تحفيزي يسري على الجميع وفق اسس عادلة للجميع. وقال إن ما تم إصداره من قرارات خلال الفترة الماضية لم يدرس بعناية كما أنه بالنسبة للإشرافية الجديدة في الوظائف الإشرافية التي ستحل محل القيادات الحالية للتقاعد علينا دعمها وفق برامج تدريبية تؤهلهم لتولي هذا المنصب الإشرافي، داعياً إلى إعادة دراسة هذا القرار جدياً لضخ الدماء الجديدة وفق مصلحة العمل بعد أن يتم دراسة الكلفة المالية للمحلين إلى التقاعد لاسيما وأن هناك قضايا رفعا عد منهم متساءلاً ماذا سيكون رد الفعل إذا جاءت أحكامهم ضد حالتهم أي مكافآت حتى وأن تجاوزت خدماتهم 30 سنة الأمر الذي يستوجب اعتماد وأقرار نظام

قال مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الأمة خليل الصالح أننا مع تجديد الدماء في القطاعات الحكومية -القيادية والإشرافية- ولكن وفق برنامج عادل يسري على الجميع وليس بالطريقة الحاصلة الآن من أقصاء اعتماداً على «الفعل ورد الفعل» مشيراً إلى أننا في وضع سياسي يتطلب الثاني ودراسة إجراءات التقاعد وعدم اتخاذ أي إجراء بها إلا بعد الإنتهاء من الانتخابات والحجى بالحكومة الجديدة. وذكر الصالح في تصريح صحافي أن الكل من أصحاب القطاعات العسكرية والقطعة والتربوية ضمنت لهم قوانين مكافأة نهاية خدمة إلا من هم في القطاعات الإدارية من أصحاب

العبدي: مشكلة المرور مصنعة.. والحكومة تتعود التسويق في حل القضايا العالقة



خالد العبدي

ومجلس الأمة لكن مصلحة الطرفين جعلت هذه الحلول حبيسة الأراج للتكسب.. وسأعمل إذا كتب الله لي النجاح مع المخلصين لإجبار الحكومة على إنهاء هذه المعاناة اليومية لهذه الفئة من المجتمع وناشد الناخبين بإختيار الأقر والأكف والأمن الذي يعين نفسه مرشحاً لجميع وليس لفئة أو طائفة أو قبيلة.. فالأمانة مشتركة بين الناخب والمرشح والجميع يتحمل اختياره والله الموفق.

الوضع تغير للأحسن بنسبة 50 في المئة. وبين العبدي أن من مميزات المشروعين الخاصين بالبطانة والمرور أنهما يوفران على الدولة مبالغ بمئات الملايين والأكثر من ذلك سيحققان أرباحاً بمئات الملايين دون تحمل الخزنة العامة للدولة أي أموال وديون تحمل المواطن أي رسوم إضافية. وأعاد العبدي أن مشكلة البدون حولها متوافرة والتي التنفيذ جاهزة في أراج الحكومة

له النجاح وأضاف أنه سيرحج به الحكومة والمجلس إن لم يتم إقراره بالإجماع. وذكر العبدي أن مشكلة المرور مصنعة وتعتبر وزارة الداخلية المسبب الأول والرئيسي لهذه المشكلة وذكر أنه أنجز أيضاً مشروع متكامل تشترك في تنفيذه وزارة العدل والتجارة والداخلية والشؤون والمواصلات والأشغال لتنفيذ سواده وإن كتب لهذا المشروع النور فإنه سيقتضي على المشكلة نهائياً وسيشعر الجميع بأن

رأي مرشح الدائرة الخامسة خالد العبدي أن حل المشكلات العالقة مثل البطالة والمرور والبيون جاهز ولكن الحكومة تتعود التسويق لإلقاء الرأي العام وإشغاله عن قضايا فساد. وقال العبدي: إن مشكلة البطالة بالإمكان حلها على وجه السرعة من خلال خطة عمل إجرائية تظهر نتائجها خلال الثلاث أشهر الأولى إلى أن تنتهي بنسبة 85 في المئة معلناً عن امتلاكه مشروعاً متكامل سيتقدم به إذا كتب الله

الزعيبي: نحتاج إلى إصلاحات سياسية واقتصادية تنتشل البلاد من الفساد



شبيب الزعيبي

بالجانب الاجتماعي فالكويت تعيش وفرة مالية حرم منها الشعب حيث توقفت عجلة التنمية للمرافق العامة للدولة بسبب الفساد الذي استشرى في أغلب مرافق الدولة وحرم الشعب الكويتي من التقدم ومجارات الدول المجاورة موضحاً أن المواطن الكويتي لا يزال يرزح تحت ديون مالية كبيرة ألثرت على مستواه الاجتماعي بسبب التقسيم غير العادل للثروة الذي تتكلم بيد عدد قليل من الشعب الكويتي وعمامة الشعب لا يزال ينتظر الإصلاحات الاقتصادية التي تساهم برفع مستواه المعيشي.

مشاريع الإصلاح السياسي هو التوافق على نظام انتخابي سليم يخدم كافة شرائح المجتمع الكويتي ويكفل جميع مكونات الشعب بأن تختار ممثلها وأن تشارك في صنع القرار لافتاً إلى أن نظام الصوت الواحد حقق جانباً من هذا الأمر ولكن التقسيم الغير العادل للدوائر الانتخابية قيد هذا الأمر ولذلك علينا أن نسعى جاهدين لتحقيق مبدأ المساواة الذي أقره الشرع الكريم ثم الدستور الكويتي بين كافة اطياف المجتمع. وأشار الزعيبي اما جانب الإصلاح الاقتصادي مرتبط

وقال الزعيبي في تصريح صحافي أن البلاد خلال هذه الفترة تحتاج إلى توافق وطني لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لصيانة الوحدة الوطنية التي بدأت تتصدع بسبب التمييز بين فئات المجتمع الذي أنتهج خلال الفترة الماضية مبيّناً أن الكويت تحتاج إلى تعزيز روح الشباب في جميع أركان الدولة وعلى الحكومة أن تستوعب هذا الأمر وتسعى لتحقيقه لكي لا تكون هناك فجوة بين مؤسسات الدولة وأكبر مكون شعبي وهم فئة الشباب. وأضاف أن أبرز وأهم

شدد مرشح الدائرة الرابعة د.شبيب محمد الزعيبي على أهمية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعي في الفترة المقبلة واعطاء الشباب مساحة أكبر في إدارة عملية التنمية التي تراوح مكانها منذ عقود رغم الوفرة المالية التي تعيشها البلاد مبيّناً أن الحكومة تجاهلت شراك الشباب في إدارة مرافق الدولة ولا تزال تعتمد على كوتا لتطوير المشاريع وجعلها مواكبة للتطور التكنولوجي واكتساب المهارات المعرفية بدلاً من بقائها تعتمد على الحفظ والتلقين. وتابع المطيري قائلاً إن تطوير سياسة التعليم يتطلب كذلك وضع نموذج متكامل يحقق التحول إلى ما يعرف باقتصاد المعرفة الذي يقوم على الريادة في البحث العلمي في الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات وربطها بالسياسات الحكومية. وأشار إلى أن الشباب الكويتي

والمعارضون من جهة، والمحلون من جهة، والشعب من جهة، حتى الأطفال أصبحوا يتساءلون عن الشأن السياسي متسائلاً لماذا هذا الحراك كله؟ لم ينظر الساسة إلى الإنسان الكويتي على أنه يحتاج اهتماماً ورعاية نستطيع أن ينتج، فحلوله جزءاً من المشكلة التي اختقوها وحتى وإن أراد أن يهرب من المشاركة السياسية تجدهم ينفرون قضية حساسة بالنسبة له فيظن أن بدلي براه من منطلق أن له الحق بالمشاركة السياسية في بناء مجتمعه. وبين الراجحي أن مثل هذا الوضع سيكون له تأثير بالغ على الوضع الاجتماعي والفكري للمجتمع الكويتي، ولا بد من البدء في خلق حالة جديدة لبناء الإنسان بعيداً عن المؤثرات والإيمان للطلب بالتحسين وعدم انجرار مؤسسات الدولة وراء الفوضى التحليلية التي يكون مصدراً لها دون أن يبدأ بعودة الأمر لأصحاب الشأن حتى لا تقع في فخطاء تفودنا إلى ما يحدث ببلاد.



جزا الراجحي

استغرب مرشح الدائرة الرابعة الدكتور جزا الراجحي وجود مليون سياسي كويتي يتبارون في تحليل المشهد السياسي لافتاً إلى أن كل طرف يسعى إلى ترسيخ فكرته مهما كان تأثيرها على الكويتيين وتماسكهم وإن كل فرد يحاول جر الأمور وفقاً لهواه وعاطفته وميوله. وقال الراجحي في تصريح صحافي إنه مؤثر بعود سلباً على وضع البلد ويؤثر على علاقة السلطتين وربما على التحالف الاجتماعي من خلال إشاعة فوضى تحليلية ليست دقيقة والحري بنا ترك الأمور إلى أصحاب الاختصاص حتى يدون بدلهم. وذكر الراجحي أن الشعب كله بات يراقب أعمال السلطين ويحلل الأداء لدرجة بات هناك مليون سياسي يشكلون قوة ضغط مؤثرة على السلطات وربما على القرار من خلال خلق رأي عام لا يبني في الغالب على رؤى منطوية وعلمية وإنما يخضع لأهواء شخصية.

دعا إلى إنشاء المزيد من الجامعات ووضع خطة مددة للارتقاء بالمناهج المطيري: نعمل على صياغة مفهوم عصري يحقق نقلة نوعية في السياسة التعليمية

في مدارس التعليم بكل مراحلها والعجز عن تطوير سياسة القبول في الجامعة والكليات التطبيقية.. فضلاً عن البطء الملاحظ في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالتعليم وآخرها مشروع جامعة الشداية. وشدد المطيري على أهمية إيجاد منظومة للتعليم العام والأهلي، وإحداث تكامل بين المؤسسات التعليمية للوصول إلى صياغة مفهوم عصري يحقق إحداث نقلة نوعية في السياسة التعليمية تهيء بدورها للانتقال من مرحلة التعلم والبحث إلى مرحلة تعزيز المعرفة ومن ثم إلى مرحلة الإنتاج. وبالتالي الانتقال إلى ثقافة الإبداع في المجتمع. موضحاً أن هذا يحتم على الحكومة إنشاء مراكز للبحث والتدريب

دعا مرشح الدائرة الرابعة سعد المطيري إلى إحداث نقلة نوعية في السياسة التعليمية، والعمل على تحسين مخرجات التعليم باعتباره اللبنة الأساسية لبناء مستقبل أفضل للبلاد والضامن الرئيسي لرقى الدولة والمجتمع معاً، مغيراً في هذا الصدد عن أسفه لما آلت إليه القضية التعليمية في السنوات الأخيرة حيث بلغت أدنى مستوى لها «من السوء والرتاج» ولا سيما في عهد الوزير الحالي الذي ثبت عجزه من معالجة المشاكل العالقة في المؤسسة التعليمية. واعتبر المطيري أن القضية التعليمية لا يبدو أنها قضية جوهرية في نظر الحكومات المتعاقبة، وليس أدل على ذلك من تدني نسب النجاح

يشكلون الشريحة الأكبر من مجتمعنا، هو ما يضاف أهمية التعليم في هذه القضية الرئيسية لدى الحكومة، وإيجاد الحلول الواقعية للمشاكل التي يعاني منها التعليم وللأسف تلك تعاني من نقص الموارد البشرية والمادية، ما يتطلب بدوره بإطلاق الإصلاحات في الرفق التعليمي وزيادة الإنفاق عليه، بدلاً من تبيد الأموال على مايسمى بـ «المتح المالية» لتنفيذ مشاريع في دول أخرى بعضها أساء للكويت وأيد احتلالها عندما تعرض للغزو في الثاني من أغسطس 1990.

المطوع: المشاركة في الانتخابات واجب وطني.. والكرة في ملعب الناخبين

والأقدر على خدمة الوطن والمواطن، علينا أن نتحرك بملء إرادتنا لكي نمارس حقنا الدستوري في المشاركة الانتخابية، مشدداً على ضرورة أن تكون الحكومة المقبلة على مستوى طموح المواطنين وتضم كفاءات تنخر عن تطوير حقيقي في جميع الخدمات والمؤسسات الحكومية. وقال يجب أن يكون رئيس الحكومة القادم مؤمن بالتطوير والتنمية وعودة الكويت إلى الريادة، متمنياً أن يتعهد التشكيل الحكومي كليا عن مبدأ المحاصصة وأن يتبعد عن الترضيات السياسية، وأن يعينوا رئيس الوزراء على وضع رؤية للمستقبل لدوران عجلة التنمية من جديد. وأكد أن مجلس الأمة كما أن له دور في التشريع، أيضاً له دور كبير في تقديم الحلول المناسبة للقضايا التي تواجه البلاد، مشدداً على أن الاستقرار يتطلب صدق النوايا من السلطتين التشريعية والحكومية وتغليب مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

أكد مرشح الدائرة الثانية المهندس وائل المطوع أن المشاركة في الانتخابات واجب وطني على الجميع ناخبين ومرشحين، مشيراً إلى أن المسؤولية الأكبر تقع على الناخبين في اختيار المرشح الأفضل الكفوء دون النظر لأي اعتبارات عصبية أخرى. وحث المطوع خلال رعايته حفل تخرج الطلبة الناجحين بمدرسة ثانوية هدية بفقن سفير على تشجيعهم ومتابعة الدراسة والتفوق لتحقيق أهدافهم، وهنا المتفوقات وأسره على هذا النجاح، متمنياً لهم دوام التفوق والتميز من أجل خدمة بلدنا الكويت في كافة المجالات والمواقع. وقال المطوع أن المشاركة الانتخابية سوف تحقق طموح الأمة، وعلينا أن نختار الأفضل ومن هو قادر على تحمل المسؤولية وحمل الأمانة دون مجاملة من أجل نجاح الأفضل وإبصاله إلى قبة البرلمان ليكون خير ممثل للأمة. وقال: نتم علينا أن نختار الإصلاح والأحسن

المطوع والمعلمين، والعمل على تحديث المناهج التعليمية وتطوير المياني الجامعية القائمة فضلاً عن وضع رؤية واضحة ومحددة المعالم لتطوير المناهج وجعلها مواكبة للعصر التكنولوجي واكتساب المهارات المعرفية بدلاً من بقائها تعتمد على الحفظ والتلقين. وتابع المطيري قائلاً إن تطوير سياسة التعليم يتطلب كذلك وضع نموذج متكامل يحقق التحول إلى ما يعرف باقتصاد المعرفة الذي يقوم على الريادة في البحث العلمي في الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات وربطها بالسياسات الحكومية. وأشار إلى أن الشباب الكويتي